قانون الشركات بحاجة الى تعديلات جوهرية ومستمرة

بقلم: د. اياد دلبح - استاذ القانون التجاري- الجامعة العربية الاميركية - جنين

قانون الشركات المعمول به في فلسطين هو القانون الاردني لسنة (١٩٦٤-١٩٦٨) والمطبق في الضفة الغربية . وفي غزة قانون الشركات البريطاني لسنة ١٩٢٩ منذ عهد الانتداب البريطاني لفلسطين .

المجلس التشريعي في الفترة السابقة كان عليه توحيد قانون الشركات الفلسطيني . ومن هذا المنطلق توجد ثغرة كبيرة بين قانون الشركات في الضفة وغزة ، ويجب العمل على توحيد وتعديل القانون الحالي من خلال التعديلات التي ادخلت على قوانين الشركات الأردنية والمصرية والبريطانية . علما أنه لا يوجد هناك اي اختلاف من ناحية الجوهر والمضمون في قانون الشركات في الدول سابقة الذكر على أساس أن الاصل في قانون الشركات بريطاني.

كان هناك مشروع قرار على أجندة المجلس التشريعي خاص بقانون الشركات الفلسطيني والذي كنت أمل أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الثغرات الموجودة في القانون الحالي وبما يتلاءم مع واقع الشعب الفلسطيني والطبيعة الجغرافية في عدم التواصل . إن المستفيد الوحيد من القانون الحالي هو الشركات المسجلة في فلسطين في استغلال عدم التحديث ، والرقابة من قبل مراقب الشركات ، وعقد اجتماعات كثير من الشركات في الخارج (خارج دولة فلسطين) علما انه يمكن التغلب علي المشكله من خلال الفيديو كونفرانس ، وعدم الفصل بين المساهمين واعضاء مجلس الادارة، وتضارب المصالح ، وتعداد اعضاء مجلس الادارة لأكثر من شركة ، عدم فصل الحسابات القانونية بين الشركة الام وتبييعتها من الشركات التابعة ....الخ.

لا بد من توضيح بعض المسائل الرئيسية في قانون الشركات متى يجيز القانون فصل الشركة عن اصحابها ورفع الحصانة عن الشركة بصفتها الاعتبارية واعتبار الشركة والقائمين عليها حصة واحدة أي يكون هناك عدم وجود حصة مستقلة اعتبارية للشركة وتعتبر هي واصحابها واحدا ولا يوجد هناك اي فرق بين ممتلكات الشركة وممتلكاتهم الشخصية؟ يمكن في الحالات التالية :

١- إذا كانت الشركة مساهمة عامة واصبح عدد الاعضاء فيها اقل من ٢ واستمرت في العمل لمدة ستة شهور حيث يكون القائم على الشركة ملزما بجميع ديونها وبشكل شخصي.

٢- أي مسؤول في الشركة يكون ملزما بشكل شخصي بدفع مخالفة في حالة انه بدأ العمل للشركة قبل الحصول على شهادة التسجيل وشهادة مباشرة التجارة كشركة اذا كانت شركة مساهمة عامة ، او تجاوز سقف الدين المسموح به .

٣- اي شخص او مسؤول في الشركة يكون ملزما بشكل شخصي اذا قام باستخدام الاسم غير الصحيح للشركة.

٤- اي جنحة او جناية ترتكب اذا كان هناك احتيال او غش في التجارة .

٥- الشركة التابعة لا يمكن ان تكون عضوا في الشركة الحاضنة « القابضة».

٦- الشركات في مجموعة الشركات او الشركات التابعة يجب عليهما اتباع متطلبات قانون الشركات بعمل حسابات منفصلة لهذه الشركات والمجموعة حساب منفصل كشركة.

متى يجوز للشركة شراء جزء من اسهمها من خلال قانون الشركات الحالي في فلسطين؟

لا يجوز مطلقا ان تشتري الشركة ايا من اسهمها في بريطانيا والهند .

تم تعديل القانون الذي يسمح للشركة شراء بعض اسهمها في حالة تخفيض رأس مال الشركة وضمن شروط محدودة وذلك من خلال حساب ارباحها او من حساب الاحتياطي الحر او من خلال مبلغ مدفوع من آخر اصدار للاسهم.

متى يسمح للشركة الشراء من اسهمها فقط :

١- اذا كان النظام الداخلي للشركة يخولها.

٢- قرار خاص من الجمعية العامة في اجتماع عادي او فوق عادي .

٣- جميع الاسهم والديون والالتزامات المدفوعة كليا ، عملية الشراء يجب أن تستكمل خلال ١٢ شهر.

يجب التصريح عن عملية الشراء لمراقب الشركات بتوقيع اثنين من اعضاء مجلس الادارة، والاسهم التي تم شراءها يجب ان تدمر خلال سبعة ايام . ويحظر اصدار اسهم الى العامة من الشركة لمدة ٢٤ شهرا من تاريخ شراء الاسهم ، والعائد من شراء الاسهم يجب ان يسجل عند مراقب الشركات خلال ثلاثين يوما ، وعملية سداد الاسهم يجب ان تتم مباشرة من خلال الشركة وليس من قبل الشركات التابعة او شركات استثمار، واذا حدث خطأ عقوبة سجن لمدة سنتين وغرامة مقدارها ١٠٠٠ دولار . تفرض على الشركة والقائمين عليها هذا بناء على معطيات القانون البريطاني والهندي المعدّل من تاريخ ١٩٩٨\١٠\٣١م والذي يسمح للشركة بشراء بعض اسهمها ضمن الشروط التي تم ذكرها سابقا.

المطلوب اولا التعديلات من خلال مرسوم رئاسي .

ثانيا الاداره الرشيده والحوكمه ثالثا تفعيل دور مراقب الشركات .

رابعا ترسيخ مبدأ الشفافيه والمساء لة والحوسبه في اجتماعات الجمعيه العامة للشركات.

في لقائه برؤساء البلديات والهيئات المحلية في محافظة بيت لحم

الوزير البندك: تم رصد ١٥ مليون دولار لتمويل مشاريع في الهيئات المحلية لعام ٢٠٠٨
وعلينا المساهمة في انجاح مؤتمر فلسطين للاستثمار واستغلاله على صعيد الهيئات المحلية في المحافظة

بيت لحم - اكد المهندس زياد البندك وزير الحكم المحلي، ان هناك خطة متوسطة المدى خاصة بالوزارة، وان هناك ١٥ مليون دولار تم رصدها للعام ٢٠٠٨ لتكون فقط لتمويل المشاريع المتعلقة بالهيئات المحلية.

وقال ان المنطق الذي يحكمهم في توزيع المشاريع ينصب حسب خدمة المواطن والابتعاد عن التوجه السياسي والتزامه بالقانون بعكس ما تم في قطاع غزة مشيرا الى انه جرى اقصاء العديد من البلديات بسبب توجهاتها السياسية وبسبب تبعيتها للرئاسة مثل ما حدث في رفح ، بيت لاهيا ، دير البلح وبلدية غزة حيث تمت اقالة لجان البلدية وتم وتعيين لجان من قبل حماس.

جاء هذا خلال اجتماعه امس في مقر الحكم المحلي في بيت لحم ، برؤساء البلديات والمجالس المحلية والخدمات المشتركة على هامش التحضيرات المتواصلة لعقد مؤتمر الاستثمار الفلسطيني في بيت لحم ، بحضور ياسر جرادات الوكيل المساعد لوزارة الحكم المحلي مؤيد شحاده مدير المشاريع و عبد الكريم سعيد مدير العلاقات العامة و حسن جبارين مدير عام الحكم المحلي في محافظة بيت لحم و العقيد عبد الجبار برقان نائب مدير عام شرطة محافظة بيت لحم.

واشار البندك ان وزارتي الحكم المحلي والمالية على جاهزية لتغطية اي مشروع لا يتجاوز تكلفته ٧٠ الف دولار خارج نطاق الخطة المتوسطة للوزارة داعيا الهيئات المحلية للتقدم بمشاريع ضمن هذا التوجه.

واوضح انه منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الان تم تخصيص ٥٠٪ من رسوم النقل العام على الطرق للهيئات المحلية لافتا انه في موازنة العام ٢٠٠٨ تم رصد مبلغ ٢٠ مليون دولار اخرى اضافية بسبب سياسة الحصار ناهيك عن رصد مليون دولار لانجاز المخططات الهيكلية للعديد من الهيئات المحلية والمساعدة في مشاريع البنية التحية.

واكد البندك الى ان هناك جهدات داخل الوزارة ينصب حول انجاز نظام موظفي الهيئات المحلية لتعزيز وضع الموظف داخل الهيئات المحلية ، بنظام يعتمد على العدالة في دراسة وضع الموظف والموازنة بين الهيئات الكبيرة والصغيرة.

واشار الى وجود تفعيل كامل لدور الرقابة والتوجيه على الهيئات المحلية بمفاهيم بعيدة عن الرقابة البوليسية مؤكدا انها تعتمد على منطق التوجيه وتحسين الاداء لدى الهيئات المحلية .

واضاف البندك ان هناك تنسيقا مع كافة الدول المانحة من اجل ان تكون كافة المشاريع المقدمة للهيئات المحلية من خلال الخطة المتوسطة المدى التي اعتمدتها الوزارة.

وحول ضريبة الاملاك قال: انها ضمن اطار الاجراء وسوف يتم اعادة توزيعها على الهيئات المحلية، لافتا ان هناك توجيهات يتم العمل به على ضم ضريبة الاملاك الى وزارة الحكم المحلي مما يسهل في عملية الاجراءات ودعم الهيئات المحلية.

واستعرض البندك قضية تسوية الاراضي في محافظات الضفة الغربية وتحديدا في بيت لحم حيث سبق لمجلس الوزراء اتخاذ قرار بتغطية نفقات كافة تكاليف التسوية في محافظات الوطن مشيرا انه في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء تم تبني قرار بعمل خطة فورية لمسح اراضي الضفة الغربية حيث تم تشكيل ١١ فرقة لذلك وكل فرقة تكلف نصف مليون دولار و موضحا ان قضية تسوية الاراضي قبل مجيء السلطة كانت لا تتجاوز ٢٧٪ من مجمل اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

واضاف ان القضية تمت اثاراتها كونها تمثل معركة سياسية للسلطة تتعلق باملاك الفلسطينيين والصراع القائم مع الاسرائيليين حول ملكيتها.

وتطرق الى مؤتمر الاستثمار الذي سيعقد في بيت لحم بدءا من الواحد والعشرين من الشهر الجاري لمدة ثلاثة ايام حيث اكد على اهمية انجاحه واستغلاله على صعيد الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم وضرورة القيام بالدور المناط بهدف جعل بيت لحم مدينة لصناعة المؤتمرات مما يشكل مكسبا لهذه المحافظة. وبالنسبة لازمة المياه فقد حمل الجانب الاسرائيلي المسؤولية الكامله من خلال التوزيع غير العادل واعدا بأنهم سيعملون على تجاوز هذه المشكلة من خلال التعاون والتفاعل ما بين كافة المؤسسات العاملة في محافظة بيت لحم.

كما اجتمع الوزير لاحقا مع ممثلي اللجان الشعبية في محافظة بيت لحم اطلع خلاله على احتياجات المخيمات فيما يتعلق بالنبية التحتية مؤكدا لهم على تقديم كافة اوجه المساعده.

واكد النائب محمد خليل اللحام ، ان هذا القاء ياتي في اطار اهتمام اللجان الشعبية في المخيمات لانجاح مؤتمر فلسطين للاستثمار مؤكدا على دعم اللجان الشعبية لانجاز المؤتمر كونه يمثل مؤتمرا لكل فلسطين .ودعا الى استغلال هذه الفرصة السانحة لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

وسيلتقي البندك اعضاء اللجنة الخاصة بالمشاريع والمنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وذلك لدراسة اخر الاستعدادات الجارية لانجاح المؤتمر.

الاحتفال بصدور أول بيان جمركي فلسطيني

الخليل - لمراسل القدس الخاص-بحضور ٣٠٠ من مدققي الحسابات والمحاسبين وبمشاركة مدير عام الجمارك والمكوس حاتم يوسف وبحضور مساعديه ومديري المكاتب الضريبية في المحافظات والألوية وبدعوة من جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية احتفل في فندق البيست ايسترن في رام الله أمس بالإعلان عن البدء بإصدار البيان الجمركي الفلسطيني لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً ، وترأس الاحتفال رئيس جمعية مدققي الحسابات أكرم حسونة الذي هنأ الحضور بهذا الانجاز وتناول نتائج لقاءات الجمعية المتكررة مع مدير ضريبة عام القيمة المضافة والجمارك خاصة موضوع البيانات الجمركية والتدقيق الذي تقوم به دوائر الجمارك على الاستيراد وما يتعرض له المستوردون من مشاكل ونوه بدور المحاسبين غير الحاصلين على تراخيص ودعاهم لمزيد من التعاون البناء من أجل المصلحة العامة دون إجحاف بحقوق أي طرف ووعد بمزيد من الجهد لتذليل عقبات عقد مجلس مهنة تدقيق الحسابات للنظر في الطلبات المقدمة .

من جهته شكر مدير عام الجمارك والمكوس جمعية مدققي الحسابات على تنظيمها هذا اللقاء واستعرض خطو المديرية للعام ٢٠٠٨ وأعلن عن بدء العمل بالبيان الجمركي الفلسطيني ليخدم كل قطاعات الاقتصاد الوطني ووعد بتوصيل خدمة برنامج تواصل المحوسب والخاص بالجمارك لكل الشركات ومكاتب التدقيق والتخليص واستعرض حال الالتزام الضريبي القائم وأشاد بدور مدققي الحسابات والمحاسبين وأشاد بالتزام المستوردين الذي سينعكس على الأرقام والإحصاءات الاقتصادية الفلسطينية بصورة ايجابية ووعد بمزيد من التسهيلات تبعاً للالتزام الطوعي وبالمزيد من المرونة في التعامل مع القضايا قبل ٢٠٠٨م .

ثم استعرض طاقم المديرية بالأرقام المؤشرات الضريبية لكل المناطق والقطاعات الاقتصادية .

بعد ذلك القى رئيس لجنة الضرائب في جمعية مدققي الحسابات رجائي القيسي كلمة استعرض خلالها معوقات تنفيذ الاتفاق السابق حول البيانات الجمركية ومنها استمرار حملات التدقيق اللاحق عن الفترات السابقة وعدم تعاون مديري المكاتب الضريبية في الألوية بصورة كافية وعدم التنفيذ الكامل للاتفاق والتسرع بإصدار تقديرات عالية تتناقض مع الاتفاق السابق وطالب القيسي بإستثناء المستوردين الملتزمين والمسجلين ضريبياً وكذلك الصناعة الوطنية والمواد الخام وقطع الغيار واللوازم الإنتاجية ودعا لإحترام الاعتراضات والطعون التي تقدم وطالب بإيقاف التدقيق اللاحق وإعطاء الالتزام الطوعي فرصة اكبر وتحدث عن الترتيبات الجديدة التي تنص على إصدار بيان جمركي فلسطيني بدءاً من ٢٠٠٨/٤/١ ودور مدقق الحسابات في ذلك وتحدث عن البيانات التكميلية ومنح المكلفين فرصة الاستفادة من فروق إعادة التقييم بحيث يتم منح المكلفين فرصة الاستفادة واسترداد الضريبة التي تدفع على البيانات التكميلية .

ثم فتح باب النقاش وأعلن مدير عام الجمارك عن استثناء الصناعة الوطنية من حملات التدقيق اللاحق واقتصار التدقيق اللاحق على بيانات ٢٠٠٧م فقط والتعامل بمرونة عالية مع كل الاعتراضات التي قدمت أو تقدم والنظر في التقديرات بمرونة عالية وبما لا يرهق كاهل المكلف واقتصار العمل وقبول البيان الجمركي الفلسطيني فقط وبمصادقة مدقق حسابات قانوني ومنح المكلفين مزيداً من التسهيلات في كل الشؤون الضريبية شريطة إبداء التزام وإعداد آلية جديدة للبيانات الجمركية ودعوة كافة القطاعات الاقتصادية لتعميق الالتزام الضريبي الطوعي الذي يعتبر مؤشراً حضارياً وتنعكس آثاره ايجابياً على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية .

واختتمت ورشة العمل على ان تعقد ورش عمل مستقبلية وسط إشادة المشاركين باستجابة مدير عام الجمارك لمطالبهم ووسط شكرهم لجمعية مدققي الحسابات على تنظيم وحسن إدارة اللقاء.

جنرل للاستشارات والتدريب تختتم فعاليات برنامجين تدريبيين في القاهرة

رام الله - اختتمت جنرل للاستشارات و التدريب فعاليات برنامجين تدريبيين الاول بعنوان « اعداد مدراء / منسقي التدريب » والثاني « العناية بالعملاء » و هدف البرنامج الاول الى تزويد المشاركين بطبيعة الوظيفة ومقوماتها مع عرض احدث الاساليب العلمية و الفنية اللازمة لرفع كفاءة اداء مدراء منسقي التدريب ، كما هدف الى تنمية المهارات الادارية و الفنية اللازمة للمشاركين لتنمية و تطوير البرامج التدريبة .

وقد اشتمل هذا البرنامج على العديد من الموضوعات ذات الاهمية منها: نشاط التدريب كنظام متكامل وتصميم الخطط واعداد الجداول التنفيذية ومفاهيم اساسيات التدريب الفعال والمساعدات التدريبية ومجالات التدريب وتجهيزات القاعات التدريبية ووسائل مصادر تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم المناهج التدريبية واعداد خطة التدريب ومميزات ومجالات ومحددات استخدام كل منها واعداد التقارير التدريبية والجوانب المالية للتدريب واعداد الموازنة التدريبية وتقييم النشاط التدريبي .

وهدف البرنامج الثاني « العناية بالعملاء » الى تمكين المشاركين من التعرف على طرق قياس رأي المستفيدين واجراء البحوث الميدانية و تحليلها لقياس مدى رضى العملاء و العناية بهم.

وقد اشتمل هذا البرنامج على موضوعات متعددة ذات اهمية كبيرة بالنسبة للعناية بالعملاء منها :

تعريف واهمية خدمة العملاء والمهارات الاساسية للتعامل مع العملاء « الاستماع - الانصات - .... « ومستويات خدمة العملاء وانماط العملاء و كيفية التعامل معهم وخدمات ما بعد البيع ومفهوم متطلبات التعامل مع العملاء وتنظيم ادارة ووحدات خدمة العملاء وحل مشكلات العملاء مدخل لعملية الارضاء والعناصر المؤثرة في جودة الخدمة و العميل الداخلي ومكونات عملية الاتصال والتعامل مع العملاء واساسيات السلوك الانساني ودوافعه وقياس جودة الخدمات المقدمة من خلال التعامل مع العملاء.

يذكر ان فعاليات البرنامجين عقدت في القاهرة في الفترة ما بيين ٢٧-٢٠٠٨/٤/٣٠، وشارك فيها العديد من المؤسسات الوطنية.

حوافز الاستثمار في فلسطين

بقلم: المحامي زهدي التميمي المستشار القانوني لجمعية رجال الاعمال الفلسطينيين

في ظل النقص الحاصل في رؤوس الأموال التي يتم استثمارها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي ظل مناخ خصب لمشاريع من المكمن أن تساهم في جعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً منتجاً بدلاً من كونه مجتمعاً استهلاكياً في بعض مجالات الحياة خاصة أنه مجتمعٌ يذخر بالطاقة العاملة وفي ظل نقص هائل في المرافق السياحية في بلد قد يؤمه الملايين من السياح سنوياً إذا ما استقرت أوضاعه أكثر جاء قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (١) لسنة ١٩٩٨ م.

وبقراءة متأنية نجد أن لهذا القانون أهمية بالغة في تحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات، وذلك بتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار وتسهيله وتقديم الضمانات للمستثمرين ومنحهم الحوافز التي تزيد مع زيادة قيمة أي استثمار سواء كان في مشاريع قائمة أو مشاريع جديدة.

في حديثنا عن حوافز الاستثمار في فلسطين لا بد وأن نتطرق لأهم النصوص القانونية التي جاءت بهذا الخصوص في قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين ومن ثم نتحدث عن المشاريع المستثناه من الإعفاءات والمزايا بنص القانون المذكور ثم نتحدث عن كيفية حل النزاعات التي من الممكن أن تنشأ بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمستثمرين ولكن قبل ذلك لا بد من إيراد بعض التعريفات الواردة في هذا القانون:-

أولاً:- تعريفات عامة:-

قانون الاستثمار: هو قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (١) لسنة ١٩٩٨ م.

الهيئة: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار.

المشروع: أي كيان مؤسس ومسجل حسب الأصول وفقاً لأحكام هذا القانون بقصد الربح بما في ذلك أية شركة أو فرع أو ائتمان أو شراكة أو ملكية فردية أو مشروع مشترك أو غيرها من المؤسسات.

الحوافز: الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون.

المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر أو سبق له أن استثمر في فلسطين بموجب أحكام هذا القانون أو القوانين السابقة.

ثانياً:- حوافز الاستثمار:-

لوضوح نصوص قانون الاستثمار فإننا سوف نتعرض لحوافز الاستثمار من خلال عرض النصوص القانونية التي تحدثت عنها.

فقد جاءت الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون الاستثمار بضمانه عامه لجميع المستثمرين بنصها «لا يستثنى أي مستثمر على أي أساس مهما كان من التمتع بالامتيازات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون».

ونصت المادة السابعة على أنه «لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء».

ونصت المادة الثامنة على أنه «لا يجوز نزع ملكية عقارات المشروعات كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل عن قيمة العقار على أساس القيمة السوقية للعقار والخسائر الأخرى التي قد تلحق به نتيجة نزع الملكية».

ونصت المادة العاشرة على أن «تضمن السلطة الوطنية لجميع المستثمرين التحويل غير المقيد لجميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بما في ذلك رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والأجور والرواتب والفوائد ودفعات الدين ورسوم الإدارة والمعونة الفنية وغيرها من الرسوم ومبالغ التعويض عن نزع الملكية أو إلغاء الترخيص والقرارات والأحكام القضائية والتحكيمية وأي نوع أخر من الدفعات أو الموارد المالية ويجوز للمستثمر أن يحول بحرية جميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بواقع أسعار صرف العملة المعمول بها في السوق والسارية المفعول في وقت التحويل وبعملة قابلة للتحويل يقبل بها المستثمر».

وتحدثت المادة الثانية والعشرين بقولها «تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية» في نقاطها الأربع التالية:-

١.تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

٢.تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن (١٥٪) من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

٣.تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة.

٤.تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو ارتفاع أجور الشحن، أو تغيير في سعر التحويل.

وأشارت المادة الثالثة والعشرين على أن «تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفقاً للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقاً للتالي»:-

١.أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى اقل من مليون دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠٪) لمدة (٨) ثمانية سنوات إضافية.

٢.أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره (١٠٪) لمدة (١٢) اثنتي عشرة سنة إضافية.

٣.أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولاراً فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠٪) لمدة (١٦) ستة عشرة سنة إضافية.

٤.المشاريع الخاصة نوعياً ورأسمالياً والتي يصدر بتحديدها قراراً من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره (١٠٪) لمدة (٢٠) عشرين سنة إضافية.

وتحدثت المادة الرابعة والعشرين في فقراتها الأربع على أنه:

١.يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة مد الإعفاءات لمدة أو مدد أخرى بما لا يتجاوز (٥) خمس سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وخلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية.

٢.يمكن تحديد مدد الإعفاء بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو المهددة بالاستيطان ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد المناطق الصناعية الجديدة أو النائية أو المهددة.

٣.وفي جميع الحالات تزداد مدة الإعفاء للمشروعات سنتين إضافيتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات (٦٠٪) ولا يدخل في هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة.

٤.يجوز للسلطة الوطنية منح معاملة تفضيلية أو تقرير حوافز أو ضمانات خاصة للمستثمر الوطني.

ونصت المادة السابعة والعشرين على أنه «تسري الإعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات على التوسعات في المشروعات التي يوافق عليها مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ بداية إنتاج تلك التوسعات، أو مزاولتها للنشاط، ويقصد بالتوسع الزيادة في رأس المال والمستخدمة في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع لما كان يستورده أو بقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة».

وأشارت المادة الثامنة والعشرين على أنه «تعفى من الضريبة على الدخل الأرباح التي وزعها المشروع وذلك بنسبة (١٠٪) من القيمة الأصلية لحصة المول في رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المواد (٢٤،٢٣)، ويكون الإعفاء المشار إليه في الفقرة السابقة بنسبة (٢٠٪) من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأسمالها».

وتحدثت المادة ثلاثون بقولها «تتمتع الشركات والمنشآت الدامجة والمندمجة والشركات التي يتم تقسيمها، أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغير الشكل القانوني إلى أن تنتهي مدة الإعفاء لها ولا يترتب على الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أي إعفاءات ضريبية جديدة».

وأشارت المادة الواحد والثلاثون على أن «للهيئة أن تمنح إعفاءات استثنائية للمشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الإنتاج المعد للتصدير عن (٣٠٪) من إجمالي إنتاجها على أن يتم ذلك بمعايير نظام خاص وان لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية عن ثلاث سنوات».

وأشارت المادة الخامسة والثلاثون بفقراتها الأربع بقولها:

١.يعفى الأثاث المستورد للفنادق والمستشفيات من الجمارك والضرائب.

٢.تعفى الأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية للمشاريع السياحية بما في ذلك الفنادق من الجمارك والضرائب.

٣.تعفى الأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية لمشاريع المستشفيات من الجمارك والضرائب.

٤.تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الجمارك والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات والأدوات والمعدات الكهربائية والالكترونية واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل (٥) خمس سنوات، على أن يتم إدخالها إلى فلسطين أو استعمالها في المشروع خلال (٢) سنتين من تاريخ صدور قرار بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.

ثالثاً:- المشاريع المستثناه من الإعفاءات والمزايا الواردة في قانون الاستثمار:-

حصرت المادة الرابعة من قانون الاستثمار عدم منح الإعفاءات والمزايا الواردة في قانون الاستثمار في سبعة مشاريع وهي:-

١.تصنيع وتوزيع الأسلحة والذخيرة أو قطعها.

٢.الصناعات الجوية بما في ذلك المطارات.

٣.إنتاج الكهرباء وتوزيعها.

٤.إعادة تصنيع البترول ومشتقاته.

٥.إعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة.

٦.الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٧.هيئة الإذاعة والتلفزيون.

وأشارت المادة ثلاثة وأربعون إلى أنه «تتمتع جميع الاستثمارات بالحوافز الممنوحة في القانون باستثناء:- «المشاريع التجارية، التأمين، العقارات (ما عدا مشاريع التطوير) البنوك، شركات الصرافة، أية مؤسسة مالية (ما عدا شركات الرهن العقاري حصراً)».

رابعاً:- كيفية حل النزاعات التي تنشا بين المستثمرين وبين السلطة الوطنية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها بقانون الاستثمار ؟؟؟

أجابت على هذا التساؤل المادة أربعون من قانون الاستثمار بقولها:-

١.عندما يعتقد المستثمر أو السلطة الوطنية بأن نزاعاً قد نشأ بينهما، يمكن لأي منهما أن يطلب المباشرة بإجراء مفاوضات وفقاً للإجراءات المحددة في الأنظمة، ويمكن لأحد طرفي النزاع أن يطلب إجراء مفاوضات قبل لجوئه إلى تسوية النزاعات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.

٢.إذا أخفقت المفاوضات في تسوية النزاع في الفترة الزمنية المحددة في الأنظمة، يحق لأي من الطرفين أن يحيل النزاع إلى:-

١.تحكيم مستقل ملزم كما تنص على ذلك الأنظمة

٢.المحاكم الفلسطينية.

انتخاب هيئة إدارية لنقابة العاملين في البتروكيماويات في محافظة أريحا

أريحا - وفا - جرت أمس انتخابات النقابة الفرعية لعمال البتروكيماويات في محافظة أريحا والأغوار وذلك في قاعة الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بحضور وائل نظيف عضو اللجنة التنفيذية سكرتير الإتحاد في أريحا ومحمد عدوان عضو اللجنة التنفيذية وحسن شبيب عضو المجلس اللوائى وعدد كبير من عمال وعاملات قطاع البتروكيماويات في المحافظة .

حيث جرى مناقشة وإقرار النظام الداخلي للنقابة الفرعية بحضور أعضاء المؤتمر التأسيسي للنقابة ومن ثم تم انتخاب هيئة إدارية من سبعة أعضاء وهم المهندس علي ادعيس رئيسا للنقابة، محمد غروف نائبا للرئيس ، جمال الحواش أمينا للسر ، إيمان السيوري أمين الصندوق ، وعضوية مهيب أبو رحمة ، يونس سلايمة ، وتيسير سعيد . وأوضح وائل نظيف أن عقد المؤتمر التأسيسي يأتي استجابة وانسجاما مع الخطة الإستراتيجية للإتحاد التي أقرت في المؤتمر العام للإتحاد والذي عقد في أيار من العام الماضي .

تكريم مؤسسة التعاون لدورها في اعمار القدس

القدس – من احمد جلاجل- قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الآفات الاجتماعية في القدس بمنح درع القدس الشريف لمؤسسة التعاون تقديرا لدورها المتميز وجهودها في اعمار القدس وبيوتها ومؤسساتها ودعمها المتواصل للقدس من خلال دوائرها وبرامجها والتي تعتني بمختلف القطاعات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية .

ويأتي هذا التكريم الخاص لدور مؤسسة التعاون في ترميم واعمار مركز صامد للتثقيف المجتمعي التابع للهيئة في البلدة القديمة من القدس في عقبة الخالدية الذي يهدف لخدمة المجتمع المقدسي اجتماعيا وانسانيا وتعليميا ومكافحة الافات الاجتماعية . حيث قام حسني شاهين المدير التنفيذي للهيئة ومركز صامد بتقديم الدرع للمهندسين محمد هديب وليالي حجازي كمندوبين عن مؤسسة التعاون كما قدم شاهين درع القدس الشريف الى البعثة البابوية تقديرا لمساهمتها في اعمال الصيانة حيث تسلم الدرع رودولفو سعادة منسق البرامج والمشاريع نيابة عن مدير البعثة البابوية .

هذا وأشاد شاهين بالدور الايجابي الذي تقوم به المؤسستان تجاه القدس ومواطنيها والاعمال التي ترتد على القدس ايجابيا وتدعم صمودها نتيجة للدعم الذي تقدمه هاتان المؤسستان وغيرهما من المؤسسات التي تهتم بالمدينة المقدسة مناشدا كافة المؤسسات والشركات المحلية والعربية ان تقوم بدورها وواجبها الوطني والاخلاقي تجاه القدس واهلها ومؤسساتها فعلا وقولا بعيدا عن الشعارات وان يترجموا حب القدس الى فعل وعمل حقيقي.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

Palestine Capital Market Authority

(٣٧)٥/٧ز

اعـــــلان

بشأن دورة في التثمين العقاري

تعلن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبالتعاون مع معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، عن عقد دورة تدريبية في التثمين العقاري - مساق رقم (1) «المعلومات الاساسية للتثمين» في مقر المعهد في الفترة من 25-2008/5/29 بواقع (18) ساعة تدريبية.

تأتي هذه الدورة في سياق الجهود التي تبذلها الهيئة والمعهد لتأهيل العاملين في القطاع العقاري، علما بأن الهيئة تشترط اجتياز المساق رقم (1) والمساق رقم (2) كأحد الشروط للحصول على ترخيص مزاولة مهنة مثمن عقاري.

تشجع الهيئة العاملين في قطاع البنوك والعقارات حضور الدورة المشار اليها اعلاه لاهميتها والفائدة المرجوة منها.

Palestine Securities Exchange سوق فلسطين للأوراق المالية
Daily Trading Report نشرة التداول اليومية
2008/05/06 الثلاثاء

Company	Company P/E	القيمة السوقية/دينار Market Cap. JD	52 أسبوع / 52 Week أدنى Low	أعلى High	أفضل عرض Best Offer	أفضل طلب Best Bid	عدد الصفقات No. of Trades	قيمة/Value/JOD خارج القاعة Off Floor	متداولة Traded	كمية / Volume خارج القاعة Off Floor	متداولة Traded	التغير % Change%	الإغلاق Close	الأعلى High	الأدنى Low	الافتتاح Open	الإغلاق السابق Previous Close	عملة التداول Currency	رمز التداول Symbol	الشركة
Banking Sector---- قطاع البنوك																				
Arab Islamic Bank	12.17	45,698,824	1.57	2.14	1.68	1.66	17	0	21,831	0	18,530	-(0.59)	1.68	1.68	1.66	1.66	1.69	USD	AIB	البنك الاسلامي العربي
Alrafah Microfainance Bank	37.01	19,979,700	0.78	1.08	0.95	0.94	23	0	8,735	0	13,054	-(1.05)	0.94	0.95	0.94	0.95	0.95	USD	AMB	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
Bank of Palestine	12.78	186,289,704	2.73	4.51	3.40	3.39	102	0	354,434	0	147,072	-(1.16)	3.40	3.45	3.35	3.40	3.44	USD	BOP	بنك فلسطين
The Commercial Bank Of Palestine	275.86	11,336,000	0.58	0.84	0.80	--	1	0	283	0	500	-(4.76)	0.80	0.80	0.80	0.80	0.84	USD	CBP	البنك التجاري الفلسطيني
Palestine Investment Bank	16.17	47,894,600	1.20	2.38	1.69	1.64	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.69	USD	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني
AlQuds Bank for Development & Investment	56.41	38,967,500	1.00	1.60	1.11	1.09	5	0	3,132	0	4,000	-(0.90)	1.10	1.11	1.10	1.10	1.11	USD	QUDS	بنك القدس للتنمية والاستثمار
		350,166,328					148	0	388,415	0	183,156								Total Banking Sector	إجمالي قطاع البنوك
Industy Sector---- قطاع الصناعة																				
Arab Concrete Products	----	825,000	1.25	1.25	1.19	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.25	JOD	ACPC	العربية لمنتوجات الباطون
Arab for Paints Products	7.15	1,395,000	0.80	0.93	--	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.93	JOD	APC	العربية لصناعة الدهانات
Palestine Poultry	18.71	10,331,563	0.67	1.15	1.09	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.10	JOD	AZIZA	دواجن فلسطين
Birzeit Pharmaceuticals	16.08	55,055,000	3.77	5.47	4.53	4.42	1	0	910	0	200	1.11	4.55	4.55	4.55	4.55	4.50	JOD	BPC	بيرزيت للأدوية
Golden Wheat Mills	38.77	13,200,000	0.70	1.09	0.88	0.87	11	0	6,300	0	7,100	-(2.22)	0.88	0.90	0.88	0.89	0.90	JOD	GMC	مطاحن القمح الذهبي
Jerusalem Cigarette	15.23	25,900,000	2.90	4.00	3.70	3.61	6	0	5,355	0	1,462	0.54	3.70	3.70	3.60	3.60	3.68	JOD	JCC	سجاير القدس
Jerusalem Pharmaceutical	18.21	28,750,000	3.79	5.99	5.75	5.32	12	0	35,515	0	6,365	2.68	5.75	5.75	5.40	5.40	5.60	JOD	JPH	القدس للمستحضرات الطبية
Palestine Plastic Industrail	----	3,990,000	0.48	0.78	0.59	0.55	1	0	342	0	600	0.00	0.57	0.57	0.57	0.57	0.57	JOD	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن
The National Carton Industry	----	2,150,000	0.36	0.54	0.43	0.41	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.43	JOD	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون
Vegetable Oil Industries	22.46	6,630,000	2.21	3.23	2.30	2.21	2	0	950	0	430	-(1.34)	2.21	2.21	2.21	2.21	2.24	JOD	VOIC	مصانع الزيوت النباتية
		148,226,563					33	0	49,372	0	16,157								Total Industy Sector	إجمالي قطاع الصناعة
Insurance Sector---- قطاع التأمين																				
Arab Insurance Establishment	4.13	1,250,000	1.19	1.43	1.30	1.19	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.25	JOD	AIE	المؤسسة العربية للتأمين
Ahliea Insurance Group (**)	18.63	31,037,145	1.19	3.00	1.37	1.33	1	0	145	0	150	-(1.45)	1.36	1.36	1.36	1.36	1.38	USD	AIG	المجموعة الأهلية للتأمين (**)
AL.Mashriq Insurance	26.13	3,566,517	0.70	0.85	0.84	0.78	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.81	USD	MIC	المشرق للتأمين
National Insurance	14.32	26,072,800	4.00	6.88	4.60	4.50	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	4.60	USD	NIC	التأمين الوطنية
		61,926,463					1	0	145	0	150								Total Insurance Sector	إجمالي قطاع التأمين
Investment Sector---- قطاع الأستثمار																				
Arab Investors	----	7,089,246	0.70	1.03	0.72	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.75	JOD	ARAB	المستثمرون العرب
Al-I'Timan for Investment & Development	38.84	1,880,000	0.43	0.61	0.48	0.46	1	0	470	0	1,000	0.00	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	JOD	IID	الإئتمان للاستثمار والتنمية
Jerusalem Real Estate Investment	----	7,439,250	0.95	1.10	1.05	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.05	USD	JREI	القدس للاستثمارات العقارية
Palestine Development & Investment	17.51	472,923,750	1.59	3.04	2.67	2.66	165	0	1,058,548	0	564,216	-(1.11)	2.67	2.69	2.62	2.69	2.70	USD	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار
Palestine Investment & Development	----	4,598,398	0.72	1.00	--	0.95	1	0	456	0	480	4.40	0.95	0.95	0.95	0.95	0.91	JOD	PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء
Palestine Industrial Investment	17.79	14,812,500	0.71	0.97	0.79	0.77	20	0	18,353	0	23,650	-(1.25)	0.79	0.79	0.77	0.79	0.80	JOD	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي
Palestine Real Estate Investment	100.00	48,750,000	0.89	1.35	1.00	0.98	13	0	11,918	0	12,050	0.00	1.00	1.00	0.98	0.99	1.00	JOD	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري
Union Construction And Investment	40.21	22,105,200	0.73	1.32	0.79	0.78	4	0	1,976	0	3,550	-(1.27)	0.78	0.79	0.78	0.79	0.79	USD	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار
		579,598,344					204	0	1,091,720	0	604,946								Total Investment Sector	إجمالي قطاع الأستثمار
Service Sector---- قطاع الخدمات																				
Arab Hotels	2,900.00	17,400,000	0.81	1.03	0.89	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.87	JOD	AHC	المؤسسة العربية للفنـادق
Arab Real Estate Establishment	----	502,912	0.51	0.87	0.55	0.52	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	0.53	JOD	ARE	المؤسسة العقارية العربية
Grand Park Hotel & Resorts (*)	----	2,231,000	--	--	--	--	0	0	0	0	0	--	--	--	--	--	1.94	JOD	HOTEL	جراند بارك للفنادق والاستجمام (*)
Palestine Telecommunications	15.37	1,006,931,250	3.22	8.24	7.66	7.55	153	234,596	2,147,801	30,467	282,314	-(0.65)	7.65	7.70	7.55	7.70	7.70	JOD	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية
Palestine Electric	14.05	43,360,200	0.98	1.21	1.02	1.01	13	759	12,540	1,050	17,316	0.00	1.02	1.03	1.01	1.03	1.02	USD	PEC	الفلسطينية للكهرباء
Arab Palestinian Shopping Centers	----	3,549,600	0.60	0.78	0.71	--	2	0	411	0	600	-(4.23)	0.68	0.69	0.68	0.69	0.71	JOD	PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق
Palestine for Distribution & Logistics Services	13.83	6,500,000	0.73	1.37	1.00	0.99	29	0	10,920	0	11,318	3.09	1.00	1.00	0.95	0.96	0.97	JOD	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
		1,080,474,962					197	235,355	2,171,671	31,517	311,548								Total Service Sector	إجمالي قطاع الخدمات
		2,220,392,659					583	235,355	3,701,323	31,517	1,115,957									
									3,936,678		1,147,474									

أدنى Low	أعلى High	التغير Change %	نقاط Point	الإغلاق Close	الافتتاح Open	Indices	المؤشرات
693.39	705.75	-(0.77)	-(5.44)	700.31	705.75	AL-Quds	القدس
350.19	356.00	-(0.67)	-(2.40)	353.60	356.00	General	العام
92.94	94.63	-(1.02)	-(0.96)	93.67	94.63	Banking	البنوك
64.61	65.90	0.75	0.49	65.90	65.41	Industy	الصناعة
74.80	75.35	-(0.73)	-(0.55)	74.80	75.35	Insurance	التأمين
42.56	43.68	-(0.96)	-(0.42)	43.26	43.68	Investment	الاستثمار
71.11	72.44	-(0.60)	-(0.44)	72.00	72.44	Service	الخدمات

22	No. of Traded Symbols	عدد الشركات المتداولة
5	No. of Advanced Symbols	عدد الشركات المرتفعة
13	No. of Declinded Symbols	عدد الشركات المنخفضة
4	No. of Unchanged Symbols	عدد الشركات الثابتة

1,00 دينار (JD 1.00) = 0.7085 دولار (USD)

(*) سهم الشركة موقوف عن التداول /Symbol is suspended.

(**) القيمة الاسمية للسهم 0.25 دولار أمريكي /Par Value for symbol AIG=$0.25.